تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية علي المستوي القومي والقطاع الزراعي المصري

د/ جيهان محمد العفيفي د/ منيرة جلال النجار
باحث أول باحث
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، قسم بحوث التسويق الزراعي

مقدمة:

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تمويل برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة لاقتصاديات كل من الدول النامية والمتقدمة علي السواء. ولا يقصد بالتجارة الخارجية مجرد تبادل السلع والخدمات بين الدول فقط بل يتعدي ذلك إلى انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مثل رأس المال والخبرات الفنية.

وتتمتع مصر بميزة نسبية فى تصدير بعض المحاصيل الزراعية والمنتجات والمواد الخام وبعض السلع نصف المصنعة وتامة الصنع، وهذا التنوع في الصادرات المصرية ما بين زراعية وغير زراعية، يساعد علي تنمية الصادرات المصرية ويساهم في تدفق العملات الحرة التي يمكن استخدامها فى تغطية جزء من فاتورة الواردات المصرية من المواد الخام والسلع الوسيطة والاستهلاكية والاستثمارية اللازمة لدفع عملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي ويقلل من تأثير الأزمات العالمية علي الاقتصاد القومي المصري.

المشكلة البحثية:

تتمثل مشكلة البحث في تعدد مؤشرات التجارة الخارجية، وهل تكفي بعض المؤشرات لتفسير التغيرات في اقتصاديات الدول أو ضرورة استخدمها جميعاً، وهل هذه المؤشرات تتوافق مع بعضها أم أن هناك البعض متعارض، وهل يفسر بعضها البعض أم ان كل منها يختص بتفسير ظاهرة بذاتها. ومن ثم يجب تطبيق جميع مؤشرات التجارة الخارجية علي الاقتصاد القومي والزراعي، واختبار تلك الفروض عليهما وتفسيرها للظواهر الإقتصادية.

الهدف البحثي:

يهدف البحث الي تطبيق معظم مؤشرات التجارة الخارجية علي كل من الاقتصاد القومي والزراعي للتعرف علي مدى مقدرة هذه المؤشرات في تفسير الظواهر الاقتصادية المحلية والعالمية التي واجهت الاقتصاد القومي والزراعي من تغيرات في الصادرات والواردات الكلية والزراعية والدخل القومي والزراعي أيضاً خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٧)، ومدي توافق هذه المؤشرات وارتباطها ببعضها.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

استند البحث علي منهجية التحليل الاقتصادي الوصفي، كما تناول البحث تقدير بعض المؤشرات الخاصة بالتجارة الخارجية مثل معدل التبعية، نصيب الفرد من التجارة الخارجية، معدل التغطية، الميل المتوسط للتجارة الخارجية، الميل المتوسط للاستيراد، الميل المتوسط للتصدير، الميل الحدى للواردات، الميل الحدى للصادرات، المرونة الدخلية للطلب على الواردات، والميزان التجاري وذلك علي المستوي القومي والقطاع الزراعي.

وقد أعتمد البحث على بعض مصادر البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتي تصدرها الجهات ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والبنك الدولي هذا بالإضافة الي بعض المواقع على شبكة المعلومات الدولية.

مناقشة النتائج :

أولاً : أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية فى المستوي القومي:

ترجع أهمية مؤشرات التجارة الخارجية الي انه يمكن من خلالها التعرف علي حال مقتصد الدول من

حيث الضعف والقوة ، والى اي اتجاه يسير هذا المقتصد، ومدي تأثيره وتأثره بالتغيرات العالمية، وتأثير كل ذلك علي النمو الاقتصادي للدول، ومن اهم هذه المؤشرات ما يلي:

١- معدل التبعية :

وهو معدل اعتماد الدولة على العالم الخارجي ويساوى خارج قسمة قيمة الواردات للدولة على قيمة الدخل القومي للدولة.

$$\text{معدل التبعية} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الدخل القومي}} \times ١٠٠$$

وتشير بيانات جدول (١) الي أن معدل التبعية للإقتصاد القومي المصري تتراوح بين حد أدني بلغ حوالى ١١,٢٠% عام ٢٠٠١ وحد أعلي بلغ نحو ٣٤,٩٧% عام ٢٠٠٨، وقدر بنحو ٢١,١٧% كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠١٧). وهذا يعنى أن مصر تعتمد على الواردات بنسبة تقدر بحوالى ٢١,١٧% وهذا لا يعد دليلا قطعيا على فقر الدولة أو غناها ففى كل من الكويت والصومال مثلاً بلغ معدل التبعية نسبة مرتفعة الأولى لكثرة وارداتها والثانية لضالة دخلها القومي، ولكن يدل ذلك على مدى مساهمة الإنتاج العالمى فى تكلفة الإنتاج القومى، ومن الواضح ان الاقتصاد القومي المصري يتأثر بالتغيرات العالمية بدرجة كبيرة حيث إرتفع معدل التبعية في سنوات الازمة الاقتصادية التي بدأت عام ٢٠٠٨ الي اقصي معدلاته.

٢- نصيب الفرد من التجارة الخارجية :

أى متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع قيمة التجارة الخارجية ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة اجمالي قيمة الصادرات والواردات على عدد السكان، ويقصد بالتجارة الخارجية كل من الصادرات والواردات.

$$\text{نصيب الفرد من التجارة الخارجية} = \frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

وتشير بيانات جدول (١) الي أن نصيب الفرد من التجارة الخارجية فى مصر تراوح بين حد أدني بلغ حوالي ٢١٣,٦٣ دولار عام ٢٠٠١ وحد أعلي بلغ نحو ١١٦٨,٤٤ دولار عام ٢٠١٢ ، ويقدر الفرق بين الحد الادني والاعلي بنحو ٩٥٢,١ دولار وتمثل ٤٤٦% من قيمة الحد الأدني، وقدر متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية بنحو ٧٤٠,٩٦ دولار خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧)، ويدل ذلك علي انفتاح الاقتصاد المصري علي العالم الخارجي.

٣- نصيب الفرد من الواردات:

أى متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من قيمة الواردات الكلية ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة اجمالي قيمة الواردات على عدد السكان.

$$\text{نصيب الفرد من الواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

وتشير بيانات جدول (١) الي أن متوسط تحمل الفرد من الواردات فى مصر تراوح بين حد أدني بلغ حوالى ١٤٤,٦٥ دولار عام ٢٠٠٣ وحد أعلي بلغ نحو ٨٢٧,٧٥ دولار عام ٢٠١٢، ويقدر الفرق بين الحد الادني والاعلي بنحو ٦٨٣,١ دولار وهذه الزيادة تمثل ٤٧٢% من قيمة الحد الأدني، وقد قدر متوسط تحمل الفرد من الواردات بنحو ٥١٣,٦٧ دولار خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧).

جدول (١) أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية على المستوي القومي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧)

البيان / السنه	معدل التبعية	نصيب الفرد من التجارة الخارجية (بالدولار)	نصيب الفرد من الواردات (بالدولار)	نصيب الفرد من الصادرات (بالدولار)	معدل التغطية	الميل المتوسط للتجارة الخارجية	الميل المتوسط للتصدير
2001	11.20	213.63	161.17	52.46	32.55	14.85	3.65
2002	13.03	242.42	176.28	66.14	37.52	17.92	4.89
2003	11.29	226.41	144.65	81.76	56.52	17.68	6.38
2004	15.17	296.90	185.73	111.16	59.85	24.25	9.08
2005	21.32	403.24	262.34	140.90	53.71	32.76	11.45
2006	20.45	450.83	270.77	180.06	66.50	34.04	13.60
2007	22.30	547.47	342.53	204.94	59.83	35.64	13.34
2008	34.97	966.98	645.92	321.06	49.71	52.35	17.38
2009	26.14	841.24	555.62	285.62	51.41	39.57	13.43
2010	27.07	975.76	643.99	331.76	51.52	41.01	13.94
2011	28.71	1114.92	739.80	375.11	50.70	43.27	14.56
2012	29.00	1168.44	827.75	340.68	41.16	40.93	11.93
2013	24.69	1080.46	753.68	326.78	43.36	35.39	10.70
2014	25.25	1128.86	822.18	306.68	37.30	34.67	9.42
2015	23.97	1042.47	810.04	232.43	28.69	30.85	6.88
2016	21.27	981.25	740.47	240.78	32.52	28.19	6.92
2017	21.60	915.02	649.51	265.50	40.88	30.42	8.83
متوسط الفترة	**21.17**	**740.96**	**513.67**	**227.28**	**45.43**	**30.97**	**9.62**

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (1) بالملحق.

٤- نصيب الفرد من الصادرات:

أى متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من قيمة الصادرات الكلية ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة قيمة الصادرات على عدد السكان.

$$\text{نصيب الفرد من الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{عدد السكان}}$$

وتشير بيانات جدول (١) الي أن نصيب الفرد من الصادرات فى مصر تراوح بين حد أدني بلغ حوالى ٥٢,٤٦ دولار عام ٢٠٠١ وحد أعلي بلغ نحو ٣٧٥,١١ دولار عام ٢٠١١، ويبلغ الفرق بين الحد الادني والاعلي بحوالي ٣٢٢,٦ دولار وهذا يمثل نحو ٦١٥% من قيمة الحد الأدني للصادرات، وقد قدر متوسط نصيب الفرد من الصادرات بنحو ٢٢٧,٢٨ دولار خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧). ومن ثم فإن متوسط ما يتحمله الفرد من الواردات يمثل ٢,٢٦ مما يعود عليه من الصادرات، اى اكثر من ضعف الصادرات.

٥- معدل التغطية :

يشير الي معدل تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات ومدى تحكم الدولة فى وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها ويتم الحصول عليه بقسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات.

$$\text{معدل التغطية} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات}} \times ١٠٠$$

وفيما يختص بمعدل التغطية بالنسبة للاقتصاد المصري، فقد أشارت بيانات نفس الجدول الي أن هذا المعدل تراوح بين نحو ٢٨,٦٩% كحد ادنى عام ٢٠١٥ وحوالى ٦٦,٥٠% كحد اعلى عام ٢٠٠٦، وقدر متوسط معدل التغطية بنحو ٤٥,٤٣% خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧)، وهذه النسبة تعكس انخفاض قيمة الصادرات بالنسبة للواردات.

في ضوء ما سبق من المؤشرات الخمس يتضح ان الاقتصاد المصري بدأ في التراجع مع عام ٢٠٠٥، ولم يتعافي الا في السنوات الأخيرة من الدراسة عامي ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ حيث تحسنت مؤشرات التجارة الخارجية.

٦- الميل المتوسط للتجارة الخارجية :

تؤدى التجارة الخارجية دورا هاما فى تمويل برامج التنمية الاقتصادية ويمثل الميل المتوسط للتجارة نسبة قيمة التجارة الخارجية لقيمة الدخل القومي وتعتبر من المؤشرات الهامة التى توضح مدى ارتباط الاقتصاد القومى فى مبادلاته السلعية مع العالم الخارجى.

وتعتبر التجارة عاملا رئيسيا من عوامل تحديد الدخل القومي وتزداد أهمية هذا العامل كلما ارتفع نصيب التجارة من الدخل القومي حيث تساهم حصيلة الصادرات فى زيادة الدخل القومي وفى زيادة القدرة الاستيرادية للدولة.

ويحسب الميل المتوسط للتجارة الخارجية، الميل المتوسط للتصدير على النحو التالي:

$$\text{ميل المتوسط للتجارة الخارجية} = \frac{\text{قيمة التجارة الخارجية}}{\text{قيمة الدخل القومي}} \times ١٠٠$$

$$\text{الميل المتوسط للتصدير} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الدخل القومي}} \times ١٠٠$$

وتشير بيانات الجدول رقم (١) الي ان الميل المتوسط للتجارة الخارجية المصرية بلغ نحو ٣٠,٩٧% من قيمة الدخل القومي كمتوسط لفترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٧)، في حين بلغ الميل المتوسط للتصدير نحو ٩,٦٢% كمتوسط لنفس الفترة.

هذا وأن كل من المؤشرين السابقين (الميل المتوسط للتجارة الخارجية المصرية، الميل المتوسط للتصدير) مرتبطة ببعضها وتؤثر فيها المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، ويلاحظ ان قيمة المؤشرات المذكورة اخذت اتجاهاً متزايداً من بداية فترة الدراسة عام ٢٠٠١ حتي عام ٢٠٠٨ حيث كانت الازمة الاقتصادية العالمية وارتفعت خلالها الاسعار ارتفاعاً ملحوظاً وتأثر بهذا الارتفاع كل من الواردات والصادرات واستمر ذلك حوالي اربع سنوات حيث تراجعت اسعار السلع خاصة الغذائية منها مما كان له تأثير واضح علي مؤشرات التجارة الخارجية المصرية، الأمر الذي يؤكد ان الاقتصاد المصري شديد التأثر بالتغيرات العالمية المحيطة به.

٧- الميل الحدى للتجارة الخارجية :

ويتم الحصول عليه عن طريق قسمة التغيرات فى قيمة التجارة الخارجية على التغيرات فى قيمة الدخل القومي، وهذا يعني انه يقيس علاقة التغير في التجارة الخارجية للتغير في الدخل القومي للدولة، وتوجد له صورتين الميل الحدى للواردات والميل الحدى للصادرات ويشير الميل الحدى للواردات الى الدرجة التى يفضل بها السكان انفاق الزيادات المحققة فى الدخل القومي على استيراد سلع اجنبية وكلما زاد هذا المؤشر دل ذلك على زيادة إعتماد الدولة على الواردات.

$$\text{الميل الحدى للواردات} = \frac{\text{التغيرات فى قيمة الواردات}}{\text{التغيرات فى قيمة الدخل القومي}} \times ١٠٠$$

ويتم الحصول على الميل الحدى للصادرات بقسمة التغيرات فى قيمة الصادرات على التغيرات فى قيمة الدخل القومي.

وكلما زاد الميل الحدى للواردات كلما زاد الجزء المخصص من الدخل القومي للاستيراد الأمر الذى يؤدى الى عواقب سيئة على الاقتصاد حيث ينخفض الجزء المخصص من الدخل القومي للإنفاق على السلع المحلية وبالتالى ينخفض الطلب الكلى مما يبطئ من حركة نمو الاقتصاد القومى.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) الى ان الميل الحدى للواردات تراوح بين نحو -١٣٤,٨٧% كحد ادنى عام ٢٠٠٤ وحوالي ٢٧٤,٨٢ % كحد اعلى عام ٢٠٠٥، وقدر متوسط الميل الحدى للواردات بنحو ٢٠,٨٥% خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧).

أما بالنسبة للميل الحدي للصادرات فقد تراوح بين نحو- ٩٥,٢٦% كحد ادنى عام ٢٠٠٤ وحوالي ١٠٩,١٥ % كحد اعلى عام ٢٠٠٥، وقدر متوسط الميل الحدى للصادرات بنحو -٠,٢٥% خلال الفترة المشار اليها، والاشارة السالبة تدل علي انخفاض قيمة الصادرات.

٨-صافي الميزان التجاري :

يشير الميزان التجاري الى الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات

الميزان التجاري = قيمة الصادرات – قيمة الواردات

وتشمل الصادرات والواردات السلع المادية التى مصدرها الاقتصاد القومى والتى قد يكون سبق استيرادها من دولة أخرى.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) الى ان صافي الميزان التجاري المصرى تراوح عجزه بين حد ادني بلغ حوالي ٤,٥٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، وحد اعلى بلغ نحو ٥٣,٠٣ مليار دولار في عام ٢٠١٥ ، وقد قدر متوسط العجز السنوي فى الميزان التجاري بنحو ٢٤,٦٨ مليار دولار كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠١٧). وقد أسفرت التطورات فى التجارة الخارجية عن عجز الميزان التجاري المصري خلال فترة الدراسة.

٩- معدل التبادل الدولى الصافى:

يقصد بمعدل التبادل الدولى الصافى الشروط التى يتم بها تبادل التجارة بين بلد وأخري، أى أنه عبارة عن النسبة بين قيمة السلعة المصدرة وقيمة السلعة المستوردة. وفى حالة تعدد السلع المصدرة والمستوردة فان معدل التبادل الدولى يعبر عن العلاقة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات واتجاهات هذه العلاقة.

جدول (٢) أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية على المستوي القومي خلال الفترة (2001-2017)

البيان / السنه	الميل الحدي للواردات	الميل الحدي للصادرات	صافي الميزان التجاري (بالمليون دولار)	معدل التبادل الصافى
2001	-36.97	-16.30	-7600	96.65
2002	-30.37	-24.60	-7845	111.42
2003	61.43	-36.57	-4565	167.85
2004	-134.87	-95.26	-5517	177.73
2005	274.82	109.15	-9155	159.48
2006	11.39	36.01	-6964	197.48
2007	32.55	11.93	-10754	177.67
2008	91.54	35.41	-25839	147.60
2009	-25.40	-9.59	-21858	152.65
2010	33.72	17.58	-25748	152.98
2011	44.46	20.44	-30673	150.57
2012	31.15	-8.02	-41838	122.22
2013	-21.51	-2.48	-37487	128.76
2014	31.50	-4.75	-46296	110.77
2015	3.00	-34.79	-53032	85.21
2016	-30.46	7.66	-46860	96.56
2017	18.41	-10.05	-37460	121.39
متوسط الفترة	**20.85**	**-0.25**	**-24676**	**138.65**

المصدر : جمعت وحسبت من جداول رقم (١) ، (٣) بالملحق.

وتعتبر معدلات التبادل الدولى ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بالميزان التجاري والدخل القومى خصوصا فى الدول التى تلعب فيها التجارة الخارجية دور فعال فى الاقتصاد القومى. غير أن أهمية معدلات التبادل الدولى تبدو أكثر وضوحا بالنسبة للدول المصدرة للمواد الأولية، حيث تشكل المواد الأولية جانبا هاما من جملة الصادرات وبالتالى تؤثر على الدخل القومى فى تلك البلاد كما هو الحال فى مصر ومما لا شك فيه أن تقلبات معدلات التبادل الدولى تؤدى الى تقلبات حادة فى حصيلة الصادرات وهو ما يؤثر على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، لذلك فان العمل على تحسين معدل التبادل الدولى يجب أن يكون هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية الرشيدة.

$$\text{معدل التبادل الصافى} = \frac{\text{الرقم القياسى لقيمة الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لقيمة الواردات}} \times ١٠٠$$

وتعنى زيادة المعدل الصافى عن ١٠٠ أن قيم الصادرات قد ارتفعت بالنسبة لقيم الواردات وبذلك يتحسن الوضع الاقتصادى بالنسبة للتعامل الخارجى المصرى، الأمر الذى يعنى أن الدولة تستطيع شراء كمية أكبر من الواردات بنفس كمية الصادرات التى كانت مصدرة من قبل وبذلك يزداد الدخل القومى.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) الى ان معدل التبادل الصافي كان اقل نسبة له بلغت بنحو ٨٥,٢١ % ، ٩٦,٥٦% فى عامي ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ علي الترتيب، وهذا يعكس إنخفاض قيمة الجنيه امام الدولار الامريكي.

ثانياً: أهم العوامل المؤثرة في معدل التبعية في مصر:

يستخدم هذا النموذج بغرض تحديد اهم العوامل المؤثرة على معدل تبعية الاقتصاد القومي المصري، ومن ثم الوقوف على إمكانية تبني سياسات وآليات تخفيض هذا المعدل والعمل علي تحسين الوضع الاقتصادي لمصر. ويتضمن النموذج معدل التبعية فى مصر (Y) كمتغير تابع، وكل من: نصيب الفرد من الواردات (بالدولار) (X_1)، نصيب الفرد من الصادرات (بالدولار) (X_2)، معدل التغطية (X_3)، الميل المتوسط للتصدير (X_4)، الميل الحدي للواردات (X_5)، الميل الحدي للصادرات (X_6) صافي الميزان التجاري بالمليون دولار(X_7)، ومعدل التبادل الدولى الصافى (X_8)، كمتغيرات مستقلة خلال الفترة (٢٠٠١ -٢٠١٧).

وقد تم الحصول على نموذج الإنحدار المتعدد المرحلى التالى :

$$Y = 14.07 + 0.08\ X_1 - 0.26\ X_3 - 1.51\ X_4$$
$$(14.84) \quad (6.67) \quad (-0.26) \quad (-14.74)$$
$$R^- = 0.97 \qquad F = 192.68$$

ويتبين من قيمة F معنوية النموذج المستخدم وكذلك معنوية معاملات الانحدار، ويشير معامل التحديد المعدل ($-ر^2$) إلى أن حوالي ٩٧٪ من التغيرات في معدل التبعية ترجع الى المتغيرات المفسرة التى يتضمنها النموذج.

ويتضح ان أكثر العوامل تأثيرا على معدل التبعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧) هى نصيب الفرد من الواردات بالمليون دولار (X_1)، معدل التغطية (X_3)، الميل المتوسط للتصدير(X_4).

وبدراسة إشارات معاملات الانحدار المقدرة للمتغيرات التفسيرية والتي ثبت معنوياتها الاحصائية تبين أنها تتفق مع المنطق الاقتصادي.

وفي ضوء معادلة النموذج، ومعنوية المتغيرات التفسيرية تم التوصل إلى النتائج التالية:

إن تزايد نصيب الفرد من الواردات بمليون دولار يؤدى إلى تزايد في معدل التبعية بنحو ٠,٠٨٪. وان التزايد في معدل التغطية بنحو ١٪ يؤدى إلى تناقص مقداره نحو ٠,٢٦٪ في معدل التبعية. كذلك التزايد فى الميل المتوسط للتصدير بنحو ١٪ يؤدى إلى تناقص مقداره نحو ١,٥١٪ في معدل التبعية.

وفى ضوء ذلك فانه يمكن القول بان خفض معدل التبعية لمصر يتوقف بصفة رئيسية على تحقيق زيادة فى قيمة الصادرات الكلية.

ثالثاً : أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية:

يتناول هذا الجزء من البحث تقدير وتحليل أهم مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية ومن ثم العلاقة بينها وبين مؤشرات التجارة الخارجية القومية.

١- معدل التبعية في القطاع الزراعي:

وهو معدل اعتماد الدولة على التجارة الخارجية الزراعية ويساوى خارج قسمة قيمة الواردات الزراعية على قيمة اجمالي الدخل الزراعي.

$$\text{معدل التبعية في القطاع الزراعي} = \frac{\text{قيمة الواردات الزراعية}}{\text{قيمة الدخل الزراعي}} \times ١٠٠$$

وتشير بيانات جدول رقم (٣) الي أن معدل التبعية الزراعي فى مصر تراوح بين حد أدني بلغ حوالى ١٢,٧٤% عام ٢٠٠٦ وحد أعلي بلغ نحو ٢٨,٣١% عام ٢٠١٧، وقد قدر متوسط معدل التبعية الزراعي بنحو ١٧,٦٣% للفترة (٢٠٠١-٢٠١٧). وهذا يعنى أن مصر تعتمد على الواردات الزراعية بنسبة تقدر بحوالى ١٧,٦٣%.

٢- نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعيـــــة:

أى متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع التجارة الخارجية الزراعية ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة مجموع قيمة الصادرات الزراعية والواردات الزراعية على عدد السكان.

$$\text{نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية} = \frac{\text{قيمة الصادرات الزراعية + قيمة الواردات الزراعية}}{\text{عدد السكان}}$$

وتشير بيانات جدول (٣) الي أن نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية فى مصر تراوح بين حد أدني بلغ حوالى ٣٣,٨٩ دولار عام ٢٠٠٣ وحد أعلي بلغ نحو ١٣٣,٧٦ دولار عام ٢٠١٢ ، وقد قدر متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية بنحو ٧٣,٢٩ دولار خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧).

٣- نصيب الفرد من الواردات الزراعية:

أى متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من الواردات الزراعية ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة مجموع قيمة الواردات على عدد السكان.

$$\text{نصيب الفرد من الواردات الزراعية} = \frac{\text{قيمة الواردات الزراعية}}{\text{عدد السكان}} \times ١٠٠$$

وتشير بيانات جدول (٣) الي أن نصيب الفرد من الواردات الزراعية فى مصر تراوح بين حد أدني بلغ حوالى ٢٣,٠٥ دولار عام ٢٠٠٤ وحد أعلي بلغ نحو ١٠٢,٥١ دولار عام ٢٠١٢، وقد قدر متوسط نصيب الفرد من الواردات الزراعية بنحو ٤٩,٦٢ دولار خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧).

٤- نصيب الفرد من الصادرات الزراعية:

أى متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من الصادرات الزراعية ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة مجموع قيمة الصادرات الزراعية على عدد السكان.

$$\text{نصيب الفرد من الصادرات الزراعية} = \frac{\text{قيمة الصادرات الزراعية}}{\text{عدد السكان}}$$

جدول (٣) أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية علي مستوي القطاع الزراعي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧)

البيان / السنه	معدل التبعية الزراعي	نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية (بالدولار)	نصيب الفرد من الواردات الزراعية (بالدولار)	نصيب الفرد من الصادرات الزراعية (بالدولار)	معدل التغطية الزراعي	الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية	الميل المتوسط للتصدير الزراعي
2001	14.27	35.08	27.49	7.58	27.58	18.21	3.94
2002	16.11	39.69	30.27	9.42	31.12	21.13	5.01
2003	14.68	33.89	23.2	10.69	46.1	21.44	6.76
2004	12.82	37.98	23.05	14.94	64.79	21.13	8.31
2005	15.01	44.12	31.94	12.18	38.12	20.73	5.72
2006	12.74	40.69	29.55	11.14	37.69	17.54	4.80
2007	17.7	62.05	46.66	15.38	32.97	23.53	5.83
2008	19.21	86.68	60.59	26.09	43.06	27.48	8.27
2009	17.67	90.24	54.23	36.01	66.4	29.41	11.73
2010	21.17	106.26	68.29	37.97	55.59	32.94	11.77
2011	27.26	133.6	97.62	35.98	36.85	37.31	10.05
2012	28.14	133.76	102.51	31.25	30.48	36.72	8.58
2013	17.35	91.1	58.46	32.65	55.85	27.04	9.69
2014	13.21	79.27	46.38	32.89	70.92	22.58	9.37
2015	13.95	75.72	44.66	31.06	69.56	23.65	9.70
2016	21.02	83.49	54.73	28.76	52.54	32.06	11.04
2017	28.31	72.28	43.89	28.4	64.71	46.63	18.32
متوسط الفترة	**17.63**	**73.29**	**49.62**	**23.67**	**46.25**	**26.05**	**8.15**

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (٢) بالملحق.

وتشير بيانات جدول (٣) الي أن نصيب الفرد من الصادرات الزراعية فى مصر تراوح بين حد أدني بلغ حوالى ٧,٥٨ دولار عام ٢٠٠١ وحد أعلي بلغ نحو ٣٧,٩٧ دولار عام ٢٠١٠ ، وقد قدر متوسط نصيب الفرد من الصادرات الزراعية بنحو ٢٣,٦٧ دولار خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧). وهذا يعكس ان متوسط نصيب الفرد من الواردات الزراعية أكبر من نصيبه من الصادرات الزراعية كمتوسط لفترة الدراسة.

٥- معدل التغطية في القطاع الزراعي:

أى معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ويشير الى مدى تحكم الدولة فى وارداتها الزراعية والقوة الشرائية لصادراتها الزراعية ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قيمة الصادرات الزراعية على قيمة الواردات الزراعية.

$$\text{معدل التغطية في القطاع الزراعي} = \frac{\text{قيمة الصادرات الزراعية}}{\text{قيمة الواردات الزراعية}} \times ١٠٠$$

وفيما يختص بمعدل التغطية الزراعي، فقد أشارت بيانات نفس الجدول الي أن هذا المعدل تراوح بين نحو ٢٧,٥٨ % كحد ادنى عام ٢٠٠١، وحوالى ٧٠,٩٢% كحد اعلى عام ٢٠١٤، وقد قدر متوسط معدل التغطية الزراعي بنحو ٤٦,٢٥% خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧)، وهذه النسبة تعكس نقص قيمة الصادرات الزراعية بالنسبة للواردات الزراعية.

٦- الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية:

تؤدى التجارة الخارجية الزراعية دورا هاما فى تمويل برامج التنمية الزراعية ويمثل الميل المتوسط للتجارة النسبة التى تمثلها قيمة التجارة الخارجية الزراعية بالنسبة لقيمة إجمالي الناتج الزراعي.

وتعتبر التجارة الزراعية عاملا رئيسيا من عوامل تحديد قيمة الدخل الزراعي وتزداد أهمية هذا العامل كلما ارتفع نصيب التجارة الزراعية من الدخل الزراعي حيث تساهم حصيلة الصادرات الزراعية فى زيادة الدخل الزراعي وفى زيادة القدرة الاستيرادية الزراعية للدولة.

ويحسب الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية، الميل المتوسط للتصدير الزراعي على النحو التالي:

$$\text{الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية} = \frac{\text{قيمة التجارة الخارجية الزراعية}}{\text{قيمة الدخل الزراعي}} \times ١٠٠$$

$$\text{الميل المتوسط للتصدير الزراعي} = \frac{\text{قيمة الصادرات الزراعية}}{\text{قيمة الدخل الزراعي}} \times ١٠٠$$

وتشير بيانات الجدول رقم (٣) ان الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية بلغ نحو ٢٦,٠٥% من قيمة إجمالى الدخل الزراعي ، في حين قدر الميل المتوسط للتصدير الزراعي بنحو ٨,١٥% كمتوسط لفترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٧).

٧- الميل الحدى للتجارة الخارجية الزراعية :

الميل الحدي للتجارة الخارجية الزراعية له صورتين هما الميل الحدى للواردات الزراعية والميل الحدى للصادرات الزراعية، ويشير الميل الحدى للواردات الزراعية الى الدرجة التى يفضل بها السكان انفاق الزيادات المحققة فى الناتج الزراعي على استيراد محاصيل ومنتجات زراعية اجنبية وكلما زاد هذا المؤشر دل ذلك على زيادة إعتماد الدولة على الواردات الزراعية.

$$\text{الميل الحدى للواردات الزراعية} = \frac{\text{التغيرات فى قيمة الواردات الزراعية}}{\text{التغيرات فى قيمة الدخل الزراعي}} \times ١٠٠$$

ويتم الحصول على الميل الحدى للتصدير الزراعي بقسمة التغيرات النسبية فى قيمة الصادرات الزراعية على التغيرات النسبية فى قيمة الناتج الزراعي.

$$\text{الميل الحدى للواردات الزراعية} = \frac{\text{التغيرات فى قيمة الصادرات الزراعية}}{\text{التغيرات فى قيمة الدخل الزراعي}} \times ١٠٠$$

وكلما زاد الميل الحدى للواردات الزراعية كلما زاد الجزء المخصص من الدخل الزراعي للاستيراد الزراعي الأمر الذى يؤدى الى عواقب سيئة على الاقتصاد الزراعي بصفة خاصة والاقتصاد القومي بصفة عامة حيث ينخفض الجزء المخصص من الدخل الزراعي للإنفاق على السلعة المحلية وبالتالى ينخفض الطلب الكلى مما يبطئ من حركة نمو الاقتصاد الزراعي.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) الى ان الميل الحدى للواردات الزراعية بلغ اقل نسبة له نحو -٢٨٥,٣٧% في عام ٢٠٠٢، بينما بلغ اعلى نسبة له حوالي ٢١٤,٨٠% في عام ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بالميل الحدي للصادرات الزراعية فقد بلغ أعلي نسبة له نحو ١٩,٥٠% عام ٢٠٠٨، بينما بلغ اقل نسبة له نحو -٣٤٨,٥٥ % في عام ٢٠٠٩، الأمر الذي يعكس تأثر القطاع الزراعي بالتغيرات العالمية بدرجة كبيرة حيث بدأت الازمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨.

٨- صافي الميزان التجاري الزراعي:

يشير الميزان التجاري الزراعي الى الفرق بين قيمة الصادرات الزراعية وقيمة الواردات الزراعية

الميزان الزراعي = قيمة الصادرات الزراعية – قيمة الواردات الزراعية

وتشمل الصادرات والواردات الزراعية المحاصيل والسلع والمنتجات الزراعية المادية التى مصدرها الاقتصاد الزراعي والتى قد يكون قد سبق استيرادها من دولة أخرى. وقد أسفرت التطورات فى التجارة الخارجية الزراعية عن زيادة عجز الميزان الزراعي.

جدول (٤) أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية علي مستوي القطاع الزراعي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧)

البيان / السنه	الميل الحدي للواردات الزراعية	الميل الحدي للصادرات الزراعية	صافي الميزان التجاري الزراعي (بالمليون دولار)	معدل التبادل الصافى الزراعي
2001	3.31	-1.96	-1392	106.18
2002	-285.37	-171.95	-1485	112.84
2003	24.72	-5.50	-908	148.11
2004	1.15	18.05	-600	140.54
2005	25.56	-6.80	-1490	58.84
2006	-7.88	-3.57	-1414	98.87
2007	49.27	12.41	-2445	87.48
2008	26.18	19.50	-2744	130.60
2009	178.01	-348.55	-1475	154.21
2010	70.45	12.25	-2501	83.72
2011	73.45	-2.99	-5185	66.29
2012	50.64	-29.11	-6122	82.70
2013	214.80	-10.70	-2266	183.25
2014	-49.59	4.46	-1211	126.98
2015	3.04	4.78	-1248	98.08
2016	-20.76	3.11	-2436	75.53
2017	9.16	-0.78	-1511	123.16
متوسط الفترة	**21.54**	**-29.84**	**-2143**	**110.43**

المصدر : جمعت وحسبت من جداول رقم (٢) ، (٣) بالملحق.

وقد أوضحت البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) الى ان صافي الميزان الزراعي المصرى تراوح عجزه بين حد ادني بلغ حوالي ٦٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ ، وحد اعلى بلغ نحو ٦١٢٢ مليون دولار في عام ٢٠١٢، وقد قدر متوسط العجز فى الميزان الزراعي بنحو ٢١٤٣ مليون دولار كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠١٧). وهذا يعكس تفوق قيمة الواردات الزراعية بالمقارنة بقيمة الصادرات الزراعية طول فترة الدراسة.

٩- معدل التبادل الدولى الصافى الزراعي:

يقصد بمعدل التبادل الدولى الصافى الزراعي الشروط التى يتم بها تبادل التجارة الزراعية بين بلد وأخري، أى أنه عبارة عن النسبة بين قيمة السلعة الزراعية المصدرة وقيمة السلعة الزراعية المستوردة، وهو يساوى النسبة بين الرقم القياسى لقيمة الصادرات الزراعية والرقم القياسى لقيمة الواردات الزراعية.

$$\text{معدل التبادل الصافى الزراعي} = \frac{\text{الرقم القياسى لقيمة الصادرات الزراعية}}{\text{الرقم القياسى لقيمة الواردات الزراعية}} \times ١٠٠$$

وتعنى زيادة المعدل الصافى الزراعي عن ١٠٠ أن قيمة الصادرات الزراعية قد ارتفعت بالنسبة لقيمة الواردات الزراعية وبذلك يتحسن وضع االقطاع الزراعي بالنسبة للتعامل الخارجى المصرى، الأمر الذى يعنى أن الدولة تستطيع شراء كمية أكبر من الواردات الزراعية بنفس كمية الصادرات الزراعية.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) الى ان معدل التبادل الصافي الزراعي أخذ فى التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٧)، وقد قدر الحد الادني لهذا المعدل بحوالي ٥٨,٨٤% عام ٢٠٠٥، بينما بلغ الحد الاعلي لمعدل التبادل الزراعي نحو ١٨٣,٢٥% فى عام ٢٠١٣ وهذا يعنى ان الدولة استطاعت شراء كمية أكبر من الواردات الزراعية بنفس كمية الصادرات الزراعية.

رابعاً: أهم العوامل المؤثرة في معدل تبعية القطاع الزراعـــي:

يستخدم هذا النموذج بغرض تحديد اهم العوامل المؤثرة على معدل التبعية الزراعي في مصر، ويتضمن النموذج معدل تبعية القطاع الزراعي فى مصر (Y) كمتغير تابع، وكل من: نصيب الفرد من الواردات الزراعية (بالدولار) (X_1)، نصيب الفرد من الصادرات الزراعية (بالدولار) (X_2) ، معدل التغطية الزراعي (X_3)، الميل المتوسط للتصدير الزراعي (X_4)، الميل الحدي للواردات الزراعية (X_5)، الميل الحدي

للصادرات الزراعية (X_6)، صافي الميزان الزراعي بالمليون دولار(X_7)، ومعدل التبادل الصافى الزراعي (X_8)، كمتغيرات مستقلة خلال الفترة (٢٠٠١ -٢٠١٧).

وقد تم الحصول على نموذج الإنحدار المتعدد المرحلى التالى :

$$Y = 13.14 + 0.01\ X_1 - 0.25\ X_3 - 1.66\ X_4$$
$$(8.24) \quad (-4.90) \quad (-6.33) \quad (-15.50)$$
$$R^- = 0.99 \qquad F = 391.15$$

ويتبين من قيمة F معنوية النموذج المستخدم وكذلك معنوية معاملات الانحدار، ويشير معامل التحديد المعدل ($-ر^2$) إلى أن حوالي ٩٩٪ من التغيرات في معدل التبعية الزراعي ترجع الى المتغيرات المفسرة التى يتضمنها النموذج.

ويتضح ان أكثر العوامل تأثيرا على معدل التبعية الزراعي في مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧) هى نصيب الفرد من الواردات الزراعية (X_1)، معدل التغطية الزراعي (X_3)، الميل المتوسط للتصدير الزراعي (X_4).

وبدراسة إشارات معاملات الانحدار المقدرة للمتغيرات التفسيرية والتي ثبت معنوياتها الإحصائية تبين أنها تتفق مع المنطق الاقتصادي.

وفي ضوء معادلة النموذج، ومعنوية المتغيرات التفسيرية تم التوصل إلى النتائج التالية:

إن تزايد نصيب الفرد من الواردات الزراعية بمليون دولار يؤدى إلى تزايد في معدل التبعية الزراعي بنحو ٠,٠١٪. وان التزايد في معدل التغطية الزراعي بنحو ١٪ يؤدى إلى تناقص مقداره نحو ٠,٢٥٪ في معدل التبعية الزراعي. كذلك التزايد فى الميل المتوسط للتصدير الزراعي بنحو ١٪ يؤدى إلى تناقص مقداره نحو ١,٦٦٪ في معدل التبعية الزراعي.

وفى ضوء ذلك فانه يمكن القول بان خفض معدل التبعية الزراعي في مصر يتوقف بصفة رئيسية على تحقيق زيادة فى قيمة الصادرات الزراعية.

خامساً: العلاقة بين معدل تبعية القطاع الزراعي ومعدل تبعية الاقتصاد القومي:

يتناول هذا الجزء دراسة اَثر معدل تبعية القطاع الزراعي وذلك عن طريق التحليل الاحصائى باستخدام اسلوب الانحدار الخطي، وذلك بقياس العلاقة الخطية بين معدل تبعية القطاع الزراعي وتبعية الاقتصاد القومي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧).

وتشير النتائج الموضحة بالمعادلة التالية الى وجود علاقة طردية بين معدل تبعية القطاع الزراعي والاقتصاد القومي وان الزيادة فى معدل التبعية الزراعي بنحو ا% تؤدى الى زيادة فى معدل التبعية الاقتصاد القومي بحوالي ٠,٦%، وهو يعكس أهمية القطاع الزراعي وتنمية الصادرات من المحاصيل والمنتجات الزراعية على معدل التبعية الاقتصادي في مصر، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة احصائياً، كما بلغ معامل التحديد حوالى ٠,٢٤ اى أن ٢٤% من الزيادة فى معدل التبعية الاقتصادي يمكن ان تعزى الى معدل التبعية الزراعي، وتدل قيمة (F) على معنوية النموذج المقدر.

$$\hat{Y}\,i = 11.176 + 0.603\ X\,i$$
$$(2.101)^* \qquad (2.153)^*$$
$$R2 = 0.24 \qquad F = 4.636^*$$

حيث أن : $\hat{Y}i$: القيمة التقديرية لمعدل التبعية الاقتصادي القومي المصري خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧).

Xi : معدل التبعية في القطاع الزراعي المصري خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧).

(....): الأرقام بين الأقواس هى قيم ت المحسوبة.

(*): تشير الى المعنوية عند مستوى ٠,٠٥.

سادساً: اَثر نمو الصادرات الكلية والصادرات الزراعية علي الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي:

يتناول هذا الجزء من البحث قياس العلاقة بين قيمة الصادرات الكلية والناتج المحلي الإجمالي، وقيمة الصادرات الزراعية والناتج المحلي الزراعي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧) وذلك لقياس تأثير الصادرات الكلية والصادرات الزراعية علي نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي.

وتشير النتائج الموضحة بالمعادلة التالية الى وجود علاقة طردية ومعنوية احصائياً بين قيمة الصادرات الكلية والناتج المحلي الإجمالي وان الزيادة فى قيمة الصادرات الكلية بمقدار مليون دولار تؤدى الى زيادة فى الناتج المحلى الإجمالي بمقدار ٧,٩٤١ مليون دولار، كما بلغ معامل التحديد حوالى ٠,٦٥ اى أن ٦٥% من الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالي يمكن ان تعزى الى هذه الصادرات ، وتدل قيمة (F) على معنوية النموذج المقدر.

$$\hat{Y}i = 39298.82 + 7.941\ X_i$$
$$(1.234) \qquad (5.310)^{**}$$
$$R2 = 0.65 \qquad F = 28.191^{**}$$

حيث أن : $\hat{Y}i$: القيمة التقديرية للناتج المحلى الإجمالي بالمليون دولار.

Xi : قيم الصادرات الكلية بالمليون دولار.

(....): الأرقام بين الأقواس هى قيم ت المحسوبة

(**): تشير الى المعنوية عند مستوى ٠,٠١.

كذلك تم قياس العلاقة بين الصادرات الزراعية والناتج المحلي الزراعي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧)، وتشير النتائج الموضحة بالمعادلة التالية الى وجود علاقة طردية ومعنوية احصائياً بين قيمة الصادرات الزراعية والناتج المحلي الزراعي وان الزيادة فى قيمة الصادرات الزراعية بمقدار مليون دولار تؤدى الى زيادة فى الناتج المحلى الزراعي بمقدار ٨,٤٥٥ مليون دولار، وهو اشاره الى العائد المرتفع من تلك الصادرات، كما بلغ معامل التحديد حوالى ٠,٧٢ اى أن ٧٢% من الزيادة فى الناتج المحلى الزراعي يمكن ان تعزى الى الصادرات الزراعية، وتدل قيمة (F) على معنوية النموذج المقدر.

$$\hat{Y}i = 13546.32 + 8.455\ X_i$$
$$(4.462)^{**} \qquad (6.212)^{**}$$
$$R2 = 0.72 \qquad F = 38.588^{**}$$

حيث أن : $\hat{Y}i$: القيمة التقديرية للناتج المحلى الزراعي بالمليون دولار.

Xi : قيم الصادرات الزراعية بالمليون دولار.

(....): الأرقام بين الأقواس هى قيم ت المحسوبة

(**): تشير الى المعنوية عند مستوى ٠,٠١.

ومما سبق يتبين ان القضية الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر هي قضية التصدير لانه لا يمكن تحقيق معدلات نمو كبيرة بينما لم تتعدي الصادرات السلعية ١٩,١٧مليار دولار، ولا تتعدي الصادرات الزراعية منها ٢ مليار دولار كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠١٧). ولا شك ان ذلك اقل كثيراً من طلب العالم الخارجي علي سلع وخدمات مصر وما لديها من ميزات نسبية وقدرات تناقسية تجعلها تعمل علي توسيع نصيبها السوقي في حركة التجارة الخارجية، وان الذي يعوق الامكانات التصديرية يتعلق بالسياسات الإنتاجية والتسويقية، وكذلك المحددات التنظيمية والادارية والمؤسسية التي يجب العمل علي جعلها اكثر ملائمة لزيادة النصيب السوقي المصري.

الملخص والتوصيات

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تمويل برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة لاقتصاديات كل من الدول النامية والمتقدمة علي السواء.

تتمثل مشكلة البحث في تعدد مؤشرات التجارة الخارجية، وهل تكفي بعض المؤشرات لتفسير التغيرات في اقتصاديات الدول أو ضرورة استخدمها جميعاً، وهل هذه المؤشرات تتوافق مع بعضها أم أن هناك البعض متعارض، وهل يفسر بعضها البعض أم ان كل منها مخصص لتفسير ظاهرة بذاتها.

ويهدف البحث الي تطبيق معظم مؤشرات التجارة الخارجية علي كل من الاقتصاد القومي والزراعي للتعرف علي مدى مقدرة هذه المؤشرات لتفسير الظواهر الاقتصادية المحلية والعالمية التي واجهت الاقتصاد القومي والزراعي، ايضاً الصادرات والواردات الكلية والزراعية خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٧)، ومدي توافق هذه المؤشرات وارتباطها ببعضها.

وبدراسة **معدل التبعية** فى مصر تراوح بين حد أدني بلغ حوالى ١١,٢٠% عام ٢٠٠١ وحد أعلي بلغ نحو ٣٤,٩٧% عام ٢٠٠٨، وقدر بنحو ٢١,١٧% كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠١٧). وهذا يعنى أن مصر تعتمد على الواردات بنسبة تقدر بحوالى ٢١,١٧% ، ومن الواضح ان الاقتصاد القومي المصري يتأثر بالتغيرات العالمية بدرجة كبيرة حيث إرتفع معدل التبعية في سنوات الازمة الاقتصادية التي بدأت عام ٢٠٠٨.

وفيما يختص بدراسة **متوسط نصيب الفرد من الواردات** بنحو ٥١٣,٦٧ دولار خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧)، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الصادرات بنحو ٢٢٧,٢٨ دولار، ومن ثم فإن متوسط ما يتحمله الفرد من الواردات يمثل ٢,٢٦ مما يعود عليه من الصادرات، اى اكثر من ضعف الصادرات.

وبدراسة **صافي الميزان التجاري المصرى** تراوح عجزه بين حد ادني بلغ حوالي ٤,٥٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، وحد اعلى بلغ نحو ٥٣,٠٣ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وقد قدر متوسط العجز السنوي فى الميزان التجاري بنحو ٢٤,٦٨ مليار دولار كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠١٧). وقد أسفرت التطورات فى التجارة الخارجية عن عجز الميزان التجاري المصري خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بدراسة **معدل التبعية الزراعي** فى مصر فقد تراوح بين حد أدني بلغ حوالى ١٢,٧٤% عام ٢٠٠٦ وحد أعلي بلغ نحو ٢٨,٣١% عام ٢٠١٧، وقد قدر معدل التبعية الزراعي بنحو ١٧,٦٣% كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠١٧). وهذا يعنى أن مصر تعتمد على الواردات الزراعية بنسبة تقدر بحوالى ١٧,٦٣%.

وبدراسة متوسط **نصيب الفرد من الواردات الزراعية** فقد بلغ نحو ٤٩,٦٢ دولار خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧) في حين قدر متوسط نصيب الفرد من الصادرات الزراعية بنحو ٢٣,٦٧ دولار. وهذا يعكس ان متوسط نصيب الفرد من الواردات الزراعية أكبر من نصيبه من الصادرات الزراعية كمتوسط لفترة الدراسة.

وفيما يختص بمعدل التغطية الزراعي، فقد تراوح بين نحو ٢٧,٥٨ % كحد ادنى عام ٢٠٠١، وحوالى ٧٠,٩٢% كحد اعلى عام ٢٠١٤، وقد قدر متوسط معدل التغطية الزراعي بنحو ٤٦,٢٥% خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧)، وهذه النسبة تعكس نقص قيمة الصادرات الزراعية بالنسبة للواردات الزراعية.

وبدراسة **صافي الميزان الزراعي** تراوح عجزه بين حد ادني بلغ حوالي ٦٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ ، وحد اعلى بلغ نحو ٦١٢٢ مليون دولار في عام ٢٠١٢ ، وقد قدر متوسط العجز فى الميزان الزراعي بنحو ٢١٤٣ مليون دولار كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠١٧). وهذا يعكس تفوق قيمة الواردات الزراعية بالمقارنة بقيمة الصادرات الزراعية طول فترة الدراسة.

ومن **نموذج الإنحدار المتعدد المرحلى** لتحديد أهم العوامل المؤثرة على معدل التبعية الزراعي في مصر تبين ان تزايد نصيب الفرد من الواردات الزراعية بمليون دولار يؤدى إلى تزايد في معدل التبعية الزراعي بنحو ٠,٠١٪. وان التزايد في معدل التغطية الزراعي بنحو ١٪ يؤدى إلى تناقص مقداره نحو ٠,٢٥٪ في معدل التبعية الزراعي. كذلك التزايد فى الميل المتوسط للتصدير الزراعي بنحو ١٪ يؤدى إلى تناقص مقداره نحو ١,٦٦٪ في معدل التبعية الزراعي.

وفى ضوء ذلك فانه يمكن القول بان خفض معدل التبعية الزراعي في مصر يتوقف بصفة رئيسية على تحقيق زيادة فى قيمة الصادرات الزراعية.

ويوصى البحث بالتوصيات التالية:

١- وجود عجزا في الموازين التجارية الكلية والزراعية، يتطلب ضرورة تشكيل مجموعات عمل استراتيجية لفحص وتنقيح الاتفاقيات المشتركة.

٢- دعم الحكومة المصرية لزيادة الحركة التجارية بين مصر والعالم من خلال تسهيل وزيادة فرص مساهمة المستثمرين في المشروعات التنموية بمصر، وازالة المعوقات التجارية التى تواجه العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر ودول العالم.

٣- العمل على زيادة الأهمية النسبية للصادرات المصرية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة وزيادة قدراتها التنافسية إلى أسواق العالم من خلال المتابعة المستمرة لطبيعة ومواصفات المنتجات المنافسة.

٤- ضرورة الاهتمام بالانشطة التسويقية والترويجية والدعاية والاعلان عن الصادرات المصرية عامةً والزراعية خاصةً وتشجيع البعثات الترويجية واقامة المعارض الدولية لجذب اهتمام المستهلك الاجنبي والتعريف بإمكانيات الجودة والتوعية بالمنتج المصري.

المراجع

١. البنك الدولي – شبكة المعلومات الدولية.

٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مركز المعلومات، بيانات غير منشورة.

٣. ابراهيم شحاته (دكتور)، البنك الدولي والعالم العربي ، تحديات وافاق الاقتصاد القومي ، سلسلة كتاب الهلال ، العدد ٤٧٤، القاهرة ، يونيه ١٩٩٢.

٤. أسامة أحمد البهنساوى (دكتور) أثر العولمة على القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية، المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين "التجارة الزراعية المصرية،الإمكانات والمحددات، ٢٠-٢١ سبتمبر ٢٠٠٦ .

٥. رمزي زكي (دكتور)، التمويل الخارجي والاعتماد علي الذات ، القضايا الاساسية والدروس المستفادة مع إشارة مصر، المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨١.

٦. مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، النشرة الشهرية لمنتجات التصدير المصرية، العدد الثامن، مارس ٢٠٠٣ .

٧. محمد كامل هندى (دكتور)، نبيل توفيق حبشى (دكتور)، دراسة اقتصادية تحليلية لدور الزراعة المصرية فى الاقتصاد القومى، وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، عام ٢٠٠٠.

٨. معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، مارس ٢٠٠٦.

٩. وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية،نشرة الدخل الزراعى، إعداد متفرقة.

10. www.trademap.com

11. Soutar, GN., Export Instability and Concentration In Less Development Countries, Journal of Development Economics, VoL. 4, 1977.

الملاحق

جدول (١) أهم المتغيرات الاقتصادية علي المستوي القومي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧)

البيان / السنه	عدد السكان (بالمليون نسمة)	الدخل القومي (بالمليون دولار)	قيمة الواردات (بالمليون دولار)	قيمة الصادرات (بالمليون دولار)	حجم التجارة (بالمليون دولار)
2001	69.91	100575	11267	3667	14934
2002	71.23	96331	12556	4711	17267
2003	72.59	92984	10500	5935	16435
2004	73.98	90581	13741	8224	21965
2005	75.38	92777	19776	10621	30397
2006	76.78	101674	20789	13825	34614
2007	78.16	120053	26772	16018	42790
2008	79.54	146929	51375	25536	76911
2009	80.95	172105	44980	23122	68102
2010	82.47	196206	53107	27359	80466
2011	84.11	216710	62223	31550	93773
2012	85.90	245214	71102	29264	100366
2013	87.81	268083	66183	28696	94879
2014	89.81	292388	73838	27542	101380
2015	91.81	310214	74372	21340	95712
2016	93.78	326404	69440	22580	92020
2017	97.55	293380	63360	25900	89260
متوسط الفترة	**81.87**	**186036**	**43846**	**19170**	**63016**

المصدر : جمعت وحسبت من: البنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

جدول (٢) أهم المتغيرات الاقتصادية علي مستوي القطاع الزراعي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧)

البيان / السنه	الدخل الزراعي (بالمليون دولار)	قيمة الواردات الزراعية (بالمليون دولار)	قيمة الصادرات الزراعية (بالمليون دولار)	حجم التجارة الزراعية (بالمليون دولار)
2001	13464	1922	530	2452
2002	13382	2156	671	2827
2003	11473	1684	776	2460
2004	13296	1705	1105	2810
2005	16046	2408	918	3326
2006	17809	2269	855	3124
2007	20606	3647	1202	4849
2008	25083	4819	2075	6894
2009	24842	4390	2915	7305
2010	26605	5632	3131	8763
2011	30116	8211	3026	11237
2012	31291	8806	2684	11490
2013	29581	5133	2867	8000
2014	31533	4165	2954	7119
2015	29398	4100	2852	6952
2016	24421	5133	2697	7830
2017	15120	4281	2770	7051
متوسط الفترة	**22004**	**4145**	**2002**	**6146**

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

جدول رقم (٣) الرقم القياسي للواردات والصادرات الكلية والزراعية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧)

البيان / السنه	الرقم القياسي لقيمة الواردات الكلية*	الرقم القياسي لقيمة الصادرات الكلية	الرقم القياسي لقيمة الواردات الزراعية	الرقم القياسي لقيمة الصادرات الزراعية
2001	90.23	87.21	98.16	104.23
2002	100.55	112.03	110.11	124.25
2003	84.09	141.14	86.01	127.38
2004	110.04	195.58	87.08	122.38
2005	158.37	252.58	122.98	72.36
2006	166.49	328.78	115.88	114.57
2007	214.40	380.93	186.26	162.95
2008	411.43	607.28	246.12	321.42
2009	360.21	549.87	224.21	345.75
2010	425.30	650.63	287.64	240.82
2011	498.30	750.30	419.36	277.99
2012	569.41	695.93	449.74	371.96
2013	530.02	682.43	262.16	480.41
2014	591.32	654.98	212.72	270.11
2015	595.60	507.49	209.40	205.37
2016	556.10	536.98	262.15	198.00
2017	507.41	615.93	218.64	269.28
متوسط الفترة	**351.13**	**455.89**	**211.68**	**224.07**

* اعتبار سنة ٢٠٠٠ سنة اساس.

المصدر : جمعت وحسبت من جداول رقم (١) ، (٢) بالملحق.

Foreign Trade Indicators And Methods Of Calculation At The National Level And The Agricultural Sector

Dr .Gehan Mohamed Elafify — **Senior Researcher**

Dr. Monera Galal El Nagger — **Researcher**

Summary

Foreign trade plays an important role in financing various economic development programs and projects for the economies of both developing and developed countries.

The problem of research form some facts and questions such as; the multiplicity of indicators of foreign trade, whether some indicators are sufficient to explain the changes in the economies of countries or use them all, and whether these indicators correspond to each other or there are conflicting, are they explain each other or each one use to specify to interpretation of the phenomenon by itself.

The study aims to apply most indicators of foreign trade to both the national and agricultural economy to identify the extent of them to explain and clarify both local and global economic phenomena, that faced the national and agricultural economy,

also the total and agricultural exports and imports during the study period (2001-2017) Some of them.

The dependency rate in Egypt ranged from a minimum limit amounted to 11.20% in 2001 and a high limit amounted 34.97% in 2008 with an average of 21.17% for the period (2001-2017). This means that Egypt depends on imports at an estimated rate of about 21.17%. It is clear that, the Egyptian national economy is affected by global changes to a large extent where the dependency rate has increased in the years of economic crisis which started in 2008.

With regard to the study of average per capita imports of $ 513.67 during the period 2001-2017, while the per capita export average was $ 227.28.

The net Egyptian trade balance ranged between a low values amounted 4.57 billion dollars in 2003 and 53.03 billion dollars in 2015. The average annual deficit in the trade balance was estimated at about 24.68 billion dollars as an average for the period (2001-2017) . Developments in foreign trade resulted in the Egyptian trade deficit during the study period.

As for the study of the rate of agricultural dependency in Egypt, it ranged between a minimum limit represented to 12.74% in 2006 and a high limit represented 28.31% in 2017. The average of dependency rate was estimated at 17.63 % for the period (2001-2017). This means that Egypt depends on agricultural imports which estimated 17.63%.

The per capita average of agricultural import was about $ 49.62 during the period (2001-2017) , while the average per capita for agricultural exports were estimated at $ 23.67. This reflects that the per capita average of agricultural imports is higher than their share of agricultural exports as an average of the study period.

With regard to the rate of agricultural coverage, it ranged from about 27.58% as a minimum limit in 2001 and about 70.92% as a maximum limit in 2014. The average rate of agricultural coverage was estimated at 46.25 % during the period (2001-2017), which reflects the low value of agricultural exports against agricultural imports.

The net balance of the agricultural balance ranged between a minimum limit amounted about $ 600 million in 2004 to a high limit amounted $ 6122 million in 2012. The average agricultural deficit was estimated at $ 2143 million as an average

for the period 2001-2017. This reflects the superiority of the value of agricultural imports compared to the value of agricultural exports throughout the study period.

So, the research recommends some f recommendations such as:

1- The result of existing deficit in the total trade and agricultural balance requires the formation of strategic working groups to examine and revise the joint agreements.

2- Supporting the Egyptian government to increase the trade movement between Egypt and the world by facilitating and increasing the opportunities of investors to participate in development projects in Egypt and removing the trade barriers facing the commercial and investment relations between Egypt and the countries of the world.

3 - To increase the relative importance of Egyptian exports in general and agricultural in particular, and increase their competitiveness to the world markets through continuous monitoring of the nature and specifications of competing products.

4 - The need to pay attention to marketing and promotional activities, advertising and advertising on Egyptian exports in general and agricultural in particular and encourage promotional missions and establishment of international exhibitions to attract the attention of foreign consumers and to identify the potential of quality and awareness of the Egyptian product.